السنة الأول ماستر: تجارة ومالية دولية

مقياس : اقتصاد دولي

محاضرة بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجية ومحورا رئيسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية ومظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث تسعى الدول المضيفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأهمية ما يتميز به من قدرته على نقل التكنولوجيا ورفع كفاءة المورد البشري و زيادة تراكم رأسمال، دعم الاستثمار المحلي، ترقية الصادرات وإحلال الواردات، وبالتالي تحقيق ودعم للنمو الاقتصادي وتنمية الناتج المحلي للاقتصادات المضيفة، وقد ساعد اتجاه الدول إلى تحرير اقتصاداتها وتبني سياسات اقتصاد السوق في زيادة حركة انتقال رؤوس الأموال وتحرير التجارة الدولية في اتساع انتشاره عبر العالم من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد أخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدرة تأثير على إدارة المؤسسة.

ومما سبق، يمكن استخلاص مجموعة من النقاط والملاحظات حول الاستثمار الأجنبي المباشر على الشكل التالي:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن استثمار طويل الاجل؛
- ✓ للمستثمر الأجنبي الحق في المليكة الجزئية أو الكلية للمشروع؛
- ✓ تمثل نسبة 10% من ملكية المشروع الاستثماري الحد الأدنى لاعتبار الاستثمار استثمارا أجنبيا مباشرا؛
- ✓ يصاحب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للبلد المضيف مجموعة من الخبرات التنظيمية، الفنية، التكنولوجية، الإنتاجية، الخدمية والتسويقية تساهم في تنمية وتطوير المشاريع القائمة؛
- ✓ يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة علاقات اقتصادية وشراكات بين المستثمر الأجنبي والمحلي، ينعكس إيجابيا على التنمية المحلية للبلد المضيف.

2-الاستثمار الأجنبي الغير المباشر: ويعرف على أنه: الاستثمارات الأجنبية التي تسمح امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية، وذلك دون أن يقوم

هؤلاء الأفراد بممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع، ولكن لهم الحق في الحصول على عائد الأسهم والسندات المملوكة، وتعتبر مدة امتلاك هذا النوع من الاستثمار أقل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

3- الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير المباشر:

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير المباشر من حيث الخصائص التي يتم حصرها في جانبين أساسيين:[1]

الجانب الأول، يتمثل في مدى السيطرة الإدارية التي يمارسها المستثمر الأجنبي فيما يتعلق بإدارة المشروع واتخاذ القرارات، حيث يتمتع الاستثمار المباشر بإدارة مباشرة وتحكم في القرارات الاقتصادية، يعد المشروع جزءا وامتدادا للمشروعات العالمية في البلدان الأم في حين لا يتمتع المستثمر الأجنبي بمثل هذه السيطرة والتحكم الإداري في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ويركز أهدافه في التحول بين أنماط الاستثمار في سوق الأوراق المالية لدعم مركزه الاقتصادي والحصول على الأرباح السريعة.

أما **الجانب الثاني**، فيتعلق بطبيعة الاستثمار من حيث كونه قصيرا أو طويل الأجل، حيث يتصف الاستثمار المباشر بأنه استثمار طويل الأجل وأكثر استقرارا ودواما، على خلاف الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يغلب عليه الأجل القصير في سياق التغيرات السريعة التي تحصل في حركة المعاملات المالية في أسواق الأسهم والسندات المولدة لهذا النوع من الاستثمار.

4-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال نذكر منها ما يلي:

4-1- الاستثمار المشترك:

يقصد بالاستثمار المشترك كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين، من خلال شركة دولية النشاط، ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية، وبالتالي فهو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والأخر أجنبي. والطرف الوطني هنا قدي يكون قطاعا خاصا أو قطاعا عاما، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا يأخذ عدة أشكال، سواء في شكل مالي أو خبرة ومعرفة أو عمل تكنولوجيا أو تقديم معلومات.

4-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (wholly-Owed FDI)

ويعد هذا النوع من الاستثمار أكثر تفضيلاً للشركات المتعددة الجنسيات لأنه يضمن سيطرة كاملة على الإنتاج والتسويق، في حين نجد الكثير من الدول النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتردد كثيراً في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعد الخوف من التبعية الاقتصادية وما

---

[1]- عدنان حسين يونس، **مرجع سبق ذكره**، ص.57.

يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة إحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية والتي تعد من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول النامية للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

4-3- الاستثمار في المناطق الحرة

يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة.، وأهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر، حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر)الترانزيت(وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين.

4-4-عمليات الاندماج والاستحواذ ((Fusion et Acquisition)

يقصد بالاندماج (Fusion) اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ (Acquisition) فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية، ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي.

4-5-عقود التراخيص (الامتياز)

تراخيص الإنتاج عبارة عن اتفاق أو عقد بمقتضاه تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر (قطاع عام أو خاص)، في الدول المضيفة لاستخدام العلامة التجارية أو براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد مادي معين.

4-6-عقود التسيير(الإدارة) : والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف، مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد.

4-7-عمليات تسليم المفتاح Product-in-handProjects

وهي عبارة عن اتفاق أو عقد يتم بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي، يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وإدارته وصيانته.

5-مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا وعيوب منها ما يلي:

5-1-مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

5-1-1-بالنسبة للدولة المضيفة وتتمثل فيما يلي:

- سد الفجوة الادخارية وتغطية النقص الذي يميز المدخرات المحلية ؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على بث المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة من تطوير وتوسيع المنشأة المحلية وتحسين الخدمات؛

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة للتمويل خاصة للدول النامية التي أصبحت تشكو من المديونية؛

- تعمل الاستثمارات الأجنبية على تطوير الصادرات وتخفيض الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري؛

- يساهم في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة،

- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على الحصول على التكنولوجيا المتطورة والحديثة؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من حصيلة الإيرادات العامة عن طريق الضرائب التي يتم تحصيلها من نشاط خذه الشركات.

5-2-عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

5-2-1بالنسبة للدول المضيفة

- إمكانية حدوث اختلال في ميزان المدفوعات البلد المضيف نتيجة لخروج وتحويل أرباح الشركات الأجنبية اتجاه البلد الأصلي وعدم إعادة استثمارها في البلد المضيف؛

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تراجع لبعض الشركات المحلية أمام الشركات الأجنبية وخروجها من السوق لشدة المنافسة ولضعف قدراتها المالية والفنية؛

- لا تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة كبيرة في توفير فرص العمل والتي من شأنها الحد من البطالة في اقتصاد البلد المضيف، نتيجة استخدامها لصناعات كثيفة رأس المال ويد عاملة مؤهلة على مستوى عالي، وهو مالا يوجد في الدول المضيفة؛

تعاني أغلبية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من مشكلة التلوث البيئي، نتيجة اعتماد كثير من الشركات الأجنبية على صناعات ملوثة للبيئة، وهو ما يزيد من التكاليف التي يتحملها البلد المضيف؛

نظرا لضخامة الشركات الأجنبية المالية والفنية والتكنولوجية وامتداد نفوذها في البلد المضيف على قطاعات استراتيجية، ما يشكل تدخلا في السياسة العامة للبد المضيف وشؤونه الداخلية بما يخدم السياسات والمصالح الاقتصادية للشركات الأجنبية؛

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمارات المحلية في البلدان المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد منها،

- يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على انشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تأكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة[2]؛

- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حرمانها من عمليات تصنيع جديدة.

ثانيا-محددات وأثارالاستثمارالأجنبي المباشر على الدول المضيفة:

تمثل المحددات الأساسية الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي:

1-المحددات السياسية:

يشكل الاستقرار السياسي أحد المحددات المهمة والتي لها تأثير كبير على جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن العوامل المهمة في اتخاد القرار الاستثماري، وذلك لأن المستثمر الأجنبي لا يخاطر بنقل رأسماله إلى بيئة تشهد أوضاعها السياسية بعدم الاستقرار، مما قد يعرض استثماراته إلى الخطر، فرأس المال الأجنبي يعتبر رأس مال جبان يبحث دوما عن الأمان والاستقرار السياسي.

2-المحددات الاقتصادية: وتشمل العوامل الأتية:

2-1-حجم السوق ومعدل نموه: حجم السوق المحلي وإمكانية النفاد إليه وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل، كلها تشكل المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-الناتج المحلي الإجمالي: حيث أن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات نموه يؤدي إلى تحسين مستوى دخول الأفراد، مما يدفعهم إلى زيادة حجم استهلاكهم وتحسين أنواعها، الأمر الذي يخلق أسواقا جديدة ويساعد على توسيع القائمة منها.

2-2-القوة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف:

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح؛

2-3-السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة:

فوجود بيئة اقتصادية تمتاز بالاستقرار في عناصرها وغير متضاربة في أهدافها ومرنة على المستويين المحلي والخارجي وتتلائم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، تعد من المحددات الأساسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن العوامل التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي في اتخاده لقرارات الاستثمار، باعتبارها مؤشرات توضح طبيعة وسلامة المناخ الاقتصادي السائد في البلد المضيف لاستثماراته فيما يتعلق بمعدلات التضخم المقبولة وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري؛

2-4-استقرار أسعار الصرف:

إن استقرار أسعار الصرف المحلية تعتبر من العوامل والمحددات المهمة في خلق مناخ استثماري يتماشى ومتطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن استقرار المؤشرات الاقتصادية في البلد المضيف له، فوجود استقرار في اسعار صرف العملة المحلية يعزز الثقة لدى المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاطر الاستثمار؛

2-5-التضخم:

يعتبر التضخم مؤشرا لعدم استقرار السياسية الاقتصادية والاقتصاد الكلي عامة، وله تأثير على الأسعار، الأرباح وتكاليف الانتاج وهو ما يؤثر على اتجاه رؤوس الأموال؛

2-6-تكلفة العمالة وتوافر العمالة المؤهلة:

يعتبر توفر البلد المضيف على اليد العاملة المؤهلة من الناحية التقنية والمهنية ذات الكفاءة العالية من العوامل الهامة في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى توفر اليد العاملة ذات التكلفة المنخفضة يعد أيضا حافز لدى الشركات الأجنبية بحكم مساهمتها في خفض تكاليف الإنتاج؛

2-7-توافر البنية التحتية:

يعتبر توفر البلد المضيف على البنية التحتية المناسبة من المحددات المهمة والرئيسية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاداتها، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الإنتاج وتحقيق الأرباح ورفع معدل العائد على الاستثمار؛

2-8-الحوافز المالية: تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبة الاستثمار، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات؛

ثالثا-أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية:

1-أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة: تسعى الدول المضيفة وخاصة النامية منها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أملا في تحقيق أهداف تنموية بالدرجة الأولى، لدعم النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ومنها توفير وخلق لفرص عمل جديدة؛

2-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: يعتبر دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاقتصادات الدول المضيفة عامل مهم لتحسين وضعية ميزان المدفوعات نظرا لما تعانيه من نقص في المدخرات المحلية والأجنبية وتسجيلها لعجز مستمر لميزانها نتيجة لارتفاع قيمة الواردات عن قيمة الصادرات ما انعكس سلبا على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وبالتالي يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تغطية والتقليل من النقص في ميزان المدفوعات الدول نتيجة لتدفقات رأس المال الأجنبي وتلبية متطلبات السوق المحلي وترقية الصادرات، ومنه تحقيق فوائض أو التقليل من عجز ميزان المدفوعات؛

3-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة من خلال أثاره المباشرة وغير المباشر على استثماراتها المحلية مما ينعكس على التوظيف والنمو الاقتصادي بها، فالشركات الأجنبية تساهم في نقل ونشر المعرفة والتكنولوجيا المناسبة التي تساهم في تطوير كفاءة الإنتاج وتحسين جودته وتنمية مهارات رأس المال البشري، وهذا ما يرفع من قدرات الصناعات المحلية ويزيد من قدراتها التنافسية بين الشركات الأخرى ويرتقي بصادراتها ما ينعكس إيجابا على معدل الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاديات هذه الدول؛

4-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الخيارات المهمة في سد فجوة الادخار –الاستثمار نظرا لمزاياه المتعددة وأثاره الإيجابية على اقتصاديات الدول المضيفة ومساهمته في الرفع من مستوى الادخار المحلي ومنه زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي.